جامعة محمد الصديق بن يحي : كلية الحقوق والعلوم السياسية

ويبينار وطني حول:

الإشكالات الأمنية في دول الجوار وسبل مواجهة تهديداتها للأمن الجزائري.

المشارك الأول: سلمى ديلمي

الرتبة العلمية: طالبة دكتوراه –سنة ثانية–

البريد الالكتروني: dilmiselma8@gmail.com

التخصص: علاقات دولية وتعاون

المؤسسة: جامعة محمد لمين دباغين –سطيف 2–

المشارك الثاني: عادل بن عمر

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر "أ"

البريد الالكتروني: benamoradel@hotmail.com

المحور المختار: المحور الخامس الموسوم بـ "استراتيجيات الجزائر في مواجهة واحتواء التهديدات الأمنية لدول الجوار"

عنوان المداخلة:

المقاربة الجزائرية في مكافحة الارهاب:منطق الأمننة في الساحل الإفريقي

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مجمل الإستراتيجيات الأمنية التي اتخذتها الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي باعتباره بؤرة أمنية خطيرة تهدد القارة الإفريقية بالكامل، حيث عملت الجزائر على تبني سياسة أمنية تقوم على توفير الحلول لقضايا الساحل الإفريقي والتهديدات المتنوعة فيه. ومواجهة أخطار الإرهاب عن طريق اعتماد إستراتيجيات وطنية وإقليمية ودولية للتصدي له.

كلمات مفتاحية:المقاربة الأمنية الجزائرية، منطقة الساحل الإفريقي،الإرهاب

Summary:

This study aims to identify the entire security strategies that Algeria has taken in the Sahel region as a dangerous security focus that threatens the entire African continent, where Algeria has adopted a security policy based on providing solutions to the various issues and threats of the Sahel. The attempt to resolve most crises such as the financial and Libyan crises, to confront the dangers of terrorism and organized crime, to ensure the unity of the Sahel states and to reject any form of external intervention and confronting the dangers of terrorism by adopting national regional and international strategies to address it.

Key words: Algeria's security strategy. Sahel region . TERROR.

مقدمة:

شهدت منطقة الساحل الإفريقي تحولات عديدة على مستويات مختلفة وعدة أزمات داخلية خطيرة، وازداد الوضع الأمني تأزما في منطقة الساحل الإفريقي ، والذي باتت تصدر منه عدة تهديدات تشكل خطرا مباشرا على الجزائر بتزايد الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية فأصبح من الضروري لهذه الأخيرة وضع استراتيجيات وخطط أمنية لمواجهته، خاصة وأن الجزائر عانت من ويلات الإرهاب واكتسبت في الوقت نفسه خبرة عميقة وممنهجة في مواجهته، مايساعد في تطبيق المقاربة الأمنية والعسكرية لحل مشكلة الإرهاب الدولي في منطقة الساحل الإفريقي.

ومن أكثر الدول الفاعلة في الساحة الجزائر التي ترى أن استقرار دول الساحل من استقرارها، وتأزم الوضع فيها يؤدي بالضرورة إلى خطورة على الحدود والأمن القومي الجزائري. لذلك لجأت الجزائر إلى تبني إستراتيجية أمنية ودبلوماسية لمكافحة خطر الإرهاب وتأمين حدودها في بيئم أمنية مضطربة خاصة بعد ظهور أشكال جديدة للإرهاب (داعش).

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في معرفة المنطلقات الأساسية التي بنت الجزائر على أساسها عقيدتها الأمنية وهي الوحدة الترابية للدول واحترام حدودها، ثم مكافحة الإرهاب باعتباره عامل مهدد للأمن والاستقرار في المنطقة ، ونظرا للمخاطر الأمنية التي يشكلها تواجد الجماعات الإرهابية في الساحل فقد أعادت الجزائر توجيه أولوياتها الأمنية والدبلوماسية نحو هذه المنطقة التي تعتبر عمقها الإستراتيجي ، ورأت ضرورة تكاتف الجهود والتعاون المشترك بين كل الدول لمواجهة الإرهاب ووضع آليات فعالة لمحاربته من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

ومنه نصوغ الإشكالية التالية:

ما هي أهم المقاربات التي اعتمدتها الجزائر في مواجهة خطر تهديد الإرهاب في منطقة الساحل؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قسمت دراستي كالتالي:

-**المحور الأول:** الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي.

-**المحور الثاني:** المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي.

-**المحور الثالث:** آليات تفعيل المقاربة الأمنية الجزائرية لمواجهة خطر الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.

المحور الأول: الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي.

1. مفهوم الإرهاب:

- **تعريف الإرهاب:** حسب الموسوعة السياسية فالإرهاب هو: استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به ،بأشكاله المختلفة كالإغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة والإلتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات،أو كوسيلة من وسائل الحصول على المعلومات أو المال، وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية.[1]
- **أسباب الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي:**

تتعدد الأسباب التي أدت إلى اتساع الظاهرة الإرهابية في الساحل الإفريقي بين الأسباب الداخلية والخارجية والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

***الأسباب الداخلية:**

والتي تتمثل أساسا في العوامل السياسية التي تعد من أهم العوامل الرئيسية المؤدية إلى تفاقم الوضع للظاهرة الإرهابية، والتي تتمثل أولا في أزمة بناء الدولة الحديثة في الساحل الإفريقي، بحيث أثبتت الدول الإفريقية فشلها في بناء كيانات على الطريقة الحديثة والتي تضمن الوحدة الترابية للأقاليم التابعة لها، وأن سوء التسيير جد مزمن والذي يدفع إلى القول بأن الدولة عاجزة وظيفيا وفشلا بنيويا وهذا يعتبر مشكل كبير بسبب الضعف في الإطار العام للدولة بسبب ضعف الترابط على المستوى الاجتماعي وانتقاله إلى مستويات أخرى وإمكانية انتشار التفكك من المستوى الاجتماعي إلى الوحدة الترابية وهذا تبعا للتمثيل غير العادل وغير المنتظم لشتى فئات المجتمع[2].

لأن الحصول على الأمن ليس بالضرورة هدف بحد ذاته لتلك الجماعات وإنما الهدف الأمثل من ذلك هو تحقيق الهدف السياسي والمتمثل أساسا في السيطرة على مؤسسات الحكم في الدولة، وهذا ما يتيح للجماعة تنفيذ أهدافها[3].

***الأسباب الخارجية:**

ساهمت العوامل الخارجية بشكل كبير في تفاقم الظاهرة الإرهابية وتطورها ما عرف بثورات الشمال الإفريقي والتي أتاحت فرصا للجماعات الإرهابية وخاصة ما عرف بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من ترسيخ وجوده وزيادة عملياته وهذا يجذب جماعات أخرى ومؤيدين جدد إلى صفوفهم وكذا إقامة شبكات التعاون مع بعض الجماعات الانفصالية، فقد أدت الثورة الليبية إلى نتائج استفادت منها الجماعات الإرهابية، أين ازدادت أعداد كبيرة من الأسلحة الثقيلة في ليبيا إلى دول الساحل الإفريقي والتي تعاني من هشاشة السيطرة على الحدود لتحمل بعد ذلك هذه الأسلحة تهديدا جديدا للاستقرار في هذه المنطقة بعد أن أصبحت متاحة أمام المرتزقة الإرهابيين[4].

فقد مكن السلاح الليبي لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من السيطرة على شمال مالي وإدخال المنطقة في حرب أهلية وتم دخول القوات الفرنسية والإفريقية إلى مالي بحجة القضاء على الإرهابيين، ومن الأسباب التي أثرت في تزايد نشاطات الإرهاب في الساحل هي النشاط الإقليمي للحركات الإرهابية، ومن أبرزها "الجماعة السلفية للدعوى والقتال" بعد أن كانت في الجزائر، انضمت رسميا لتنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي وكل هذه الحركات شكلت قاعدة للإرهاب في منطقة الساحل[5].

بالإضافة إلى أن سلوك الجماعات الإرهابية في المنطقة انطلق من اعتقادهم بأنهم يحاربون الشرك والانحراف العقائدي كونهم يرون ذلك نتيجة أساسية لمخططات الغرب التي تهدف إلى الهيمنة على المسلمين، والتي تساعد في تنفيذها النخب الحاكمة عبر أزمنة طويلة من خلال مؤسسات متنوعة ولكنهم في الوقت نفسه يدركون جيدا أن هذه السلوكيات سوف تجلب إليهم الأنظار، وتضعهم تحت أضواء وسائل الإعلام التي تروج لهذه الجماعات وتجعلها مادتها الأساسية في التعامل مع هذه الحركات التي بدورها تستخدم النخب الإعلامية للإشهار لها والتعريف بها وتوصيل رسالتها إلى كل الفئات والمجموعات البشرية[6].

المحور الثاني: المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحر الإفريقي.

لقد شهدت الجزائر إلى جانب كل دول العالم وتزامنا مع نهاية الحرب الباردة تحولات عميقة في كل القطاعات خاصة السياسية وتطورات فتحت المجال لظهور تحديات أمنية وثقافية واقتصادية إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي الداخلي التي أنتجت عزلة جزائرية عن المشهد الدولي بما يسمى في تلك

المرحلة بالعشرية السوداء، حيث اعتمدت الجزائر على نفسها في تلك المرحلة في مكافحة الإرهاب داخليا مما أدى بها لاكتساب تجربة كبيرة في مجابهة الظاهرة الإرهابية وبناءا على هذا أصبحت الجزائر دولة رائدة في مجال مكافحة الإرهاب مكونة وزنا إقليميا وقاريا ودوليا في هذا المجال[7].

***معالم المقاربة الأمنية الجزائرية:**

أولا: حلت خطة الجزائر لمشكلة تسهيل عمل الجيوش النظامية لدول الساحل الإفريقي ما يمكنها من مطاردة الإسلاميين وراء الحدود، وكذا ضرب معاقل تنظيم القاعدة وأيضا تجفيف منابع الدعم والإمداد اللوجنسي والتي تمول أفراده بالسلاح والأموال والسيطرة النهائية على منطقة الساحل الإفريقي بالاعتماد على الجيوش النظامية لدول المنطقة.

ثانيا: اتفقت كل من (الجزائر، ليبيا، النيجر، موريتانيا، مالي) على السماح لهيئات الأركان للجيوش الخمسة التابعة لها بعملية المطاردة المستمرة للجماعات الإسلامية. وهذا بالسماح لها العبور على منطقة الحدود للساحل والصحراء بعد إبلاغ الدول التي تجري المطاردة داخل إقليمها ولكن بشرط توفر القوات النظامية الجاهزة للملاقاة في الدولة التي تجري على أراضيها المطاردة لتلك الجماعات[8].

ثالثا: الاتفاق على التعاون العسكري بين القوى النظامية الموحدة ومقاتلي القبائل من الطوارق والقبائل العربية والزنوج، وكذا ضمان حياد الطوارق خصوصا في المواجهة بين القوات العسكرية المالية وتنظيم القاعدة.

رابعا: تجفيف مصادر تمويل الإرهاب والتصدي للمهربين، وكذا تنفيذ مشاريع استثمارية في شمالي مالي والنيجر وهذا كله بهدف حصر تحركات الإرهابيين والتصدي لهم.

خامسا: تكثيف الرقابة على منطقة الصحراء لأنها تعتبر بؤر للإرهابيين المخبئين فيها لصعوبة التضاريس فيها وبالتالي صعوبة إيجادهم[9].

فالهدف من المقاربة الجزائرية هو تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة. فكلما انتهجت الجزائر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كلما كسبت ثقة الأطراف الأجنبية من جهة وهناك ثلاث تصنيفات كبرى للأهداف التي تسعى إليها هاته المقاربة:

أولا: الأهداف البعيدة المدى: وتعكس هذه الأهداف التصورات الفلسفية العامة للجزائر داخل إقليمها ومحيطها وفضائها الجغرافي وتعكس هذه الأهداف البعيدة من خلال الرؤية العامة والمستقبلية التي تغلب عليها الطابع المثالي كدعم الجهود الدولية لوقف النزاعات الإقليمية ودعم السلام والعمل من أجل تحقيق الرفاه الاجتماعي في كامل أرجاء الحزام الأزماتي.

ثانيا: الأهداف القصيرة المدى: تتمثل في استرجاع الشرعية الدستورية وتبني برنامج، وأسندت عملية إعادة الاستقرار في دولة مالي في أقصر مدة زمنية كونها المرحلة الأولى التي لا يمكن للمقاربة الجزائرية تجاوزها.

ثالثا: الأهداف المحورية: وهي تحقيق أهداف المقاربة من خلال تحقيق الأهداف الجوهرية كالسيادة الوطنية والوحدة الترابية للوطن وتحقيق الأمن الداخلي القومي وتعزيز التنمية بالجنوب الجزائري ثم الانتقال إلى دول الجوار، أما يبقى أبرز هدف هو حماية الحدود الوطنية خاصة في جزئه الجنوبي الكبير[10].

***العقيدة الأمنية الجزائرية:**

يقصد بالعقيدة الأمنية الجزائرية مجموعة الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة، وكيفية التعاطي مع التحديات والقضايا، فالعقيدة الأمنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها[11].

وتكتسي العقيدة أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي وتستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الآخرين، وهو ما تجلى في السلوك الجزائري حيال الأزمة الليبية التي أنتجت ثورة أدت إلى تغيير طبيعة النظام[12].

إن مرتكزات ومحددات العقيدة الأمنية الجزائرية اتسمت بالتنوع وانتقلت مع مرور الوقت من الاعتماد أكثر على المفهوم الضيق للأمن وهو الأمن الصلب إلى المفهوم الواسع للأمن وهو الأمن اللين وذلك في ظل التطورات التي تشهدها الجزائر داخليا والعالم خصوصا خلال العقدين الأخيرين من الزمن[13].

أما عن الأطر العقائدية للمقاربة الجزائرية في مواجهة التهديد في الساحل الإفريقي، الميزة الأولى لها أنها مقاربة جهوية تتأسس على امتداد إقليمي وتقسم مسؤولية مواجهة التهديد وبناء الأمن على مجموع الدول المنتمية إليه والتي تعرفها الجزائر بـ "دول الميدان" حيث يفرض ارتكاز الجزائر على الامتداد الجهوي في بناء مقاربتها الأمنية عاملان: أولهما؛ عامل المجاورة الجغرافية المباشرة، والاعتماد الأمني المتبادل الذي يطبع علاقة الجزائر بالساحل الإفريقي.

والثاني يتمثل في سرعة انتشار التهديد في الفضاء الساحلي الذي سرعان ما يتحول من قطري إلى إقليمي، بسبب العجز عن مواجهته محليا.

أما الميزة الثانية هو أن العقيدة الجزائرية الأمنية تعتقد أن احتواء التهديدات التي يواجهها الساحل الإفريقي هو مهمة تقع على عاتق دول الإقليم أولا بوصفها المعنية المباشرة.

الميزة الثالثة للعقيدة الجزائرية هو تشجيع التعاون بدل التدخل في شؤونها الداخلية واحترام سيادة الدول ويعتبر هذا المبدأ مبدءا ثابتا في العقيدة الدبلوماسية والعسكرية للدولة الجزائرية منذ تأسيسها.

الميزة الرابعة متلازمة الأمن والتنمية ويبدو أن الجزائر استلهمت هذه الأطر في بناء مقاربتها الأمنية فهي تدمج بين بناء السلم والأمن وتحقيق التنمية.

الميزة الخامسة هي تجريم دفع الفدية للإرهاب في إقليم الساحل الإفريقي فهي ضرورية لمكافحة تجليات الظاهرة، حيث ترى الجزائر أن الشريان الأساسي الذي يمد الإرهاب بعوامل الاستمرار هو التمويل بشتى أشكاله ومصادره[14].

المحور الثالث: الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة خطر الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي:

- **الإستراتيجية المحلية الجزائرية في مكافحة الإرهاب:** لقد كانت أول خطوة في مواجهة الإرهاب على المستوى الداخلي بداية من قانون الوئام المدني ،ت تلاه كإجراء مكمل ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ، وقد حققت المصالحة نجاحا نسبيا في الأهداف المتوخاة ، حيث تم استرجاع وبموجب الإجراءات والشروط السلم المدني وإراقة الدماء التي طالت جميع شرائح المجتمع الجزائري طيلة عقد من الزمن وهو ما نلمسه في معظم مناطق الوطن.[15]

ومن نتائج المصالحة تراجع وتيرة العمليات المسلحة في البلاد، كما تراجع الكثير من قادة الجماعة الإسلامية المسلحة ، كما ساعد السلطة فتح الحوار مع من بقي يحمل السلاح في الجبال داعيا إياهم للتنازل والعودة إلى أحضان الجزائر وشعبها.[16]

ومن ثمرات المصالحة الوطنية إلغاء قانون الطوارئ الذي فرض في الجزائر في فيفري 1992 لمدة سنة لكن ولظروف سياسية أمنية امتد العمل بهذا القانون لمدة19 سنة ، وتم رفع قانون الطوارئ يوم 23 فيفري 2011 .[17]

- **الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي:** منذ بروز الظاهرة الإرهابية كتهديد أمني والجزائر في مسعى لتعبئة الجهود الدولية لمكافحة هذه الظاهرة ، ولم تلقى الجزائر أذانا صاغية إلا بعد أحداث 11 سبتمبر،حيث أدرك العالم ما كانت الجزائر تحذر منه . وفي أولى الجهود الدبلوماسية للجزائر على المستويين الإقليمي والدولي ،فقد سعت الجزائر إلى محاولة إقناع العام بضرورة إيجاد تعريف موحد للإرهاب ، وتعزيز الصف لمواجهة هذه الظاهرة وضرورة التمييز وعدم الخلط بين ما اصطلح على تسميته بالإرهاب وحركات التحرر، وفي إطار الجهود الدبلوماسية للجزائر إقليميا ودوليا نجد أن الجزائر كانت السباقة إلى إيجادقانون دولي يجرم الفدية التي تعتبر من أهم ما يمول العمل الإرهابي .
  - تمكنت الجزائر من إقناع مجلس الأمن للأمم المتحدة في ديسمبر 2009 بتبني القرارين 1904 الذي يكمل القرار 1373 ،المتعلق بمكافحة مصادر تمويل الإرهاب.
  - والقرار 1267 ، المتعلق بتمويل نشاطات الجماعات الإرهابية، وكذا إقناع الإتحاد الإفريقي في جويلية 2009 بتبني القرار 652 ، الذي يدين دفع الفدية للجماعات الإرهابية ويطالب المجتمع الدولي بتجريمها.[18]
- كما صادق مجلس الأمن يوم 27 جانفي 2014 ، على مذكرة الجزائر حول الممارسات الحسنة في في مجال الوقاية من الاختطافات من أجل طلب الفدية للجماعات الإرهابية والقضاء على المزايا المنجزة عن ذلك، ودعي المديرية التنفيذية لمجلس مكافحة الإرهاب إلى أخذ مذكرة الجزائر بعين الاعتبار وهو ما يعد انتصارا دبلوماسيا للجزائر.[19]

كما بدأت الجزائر بالتحرك في فضائها الإقليمي (الساحل الإفريقي) باعتباره يمثل العمق الإستراتيجي لها ، وعليه بادرت الجزائر بعدة استراتيجيات على المستوى الإقليمي من خلال دعم مسار

التنمية في دول الساحل ، من خلال توفير شروط التنمية المستدامة والعدالة واحترام حقوق الإنسان ، والتأكيد على مشاركة أكثر إنصافا للدول النامية حتى يعم الاستقرار والأمن في المجتمع الدولي ولأن الجزائر تدرك تمام الإدراك أن تنامي ظاهرة الإرهاب هو غياب التنمية.

خاتمة:

نستنتج في الأخير أن الجزائر لعبت دورا محوريا وفعال في مواجهة ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي حيث سعت إلى تحقيق إستراتيجيتها من خلال تطبيق مقاربتها الأمنية والدبلوماسية وتكريس كل الجهود لوضع قوانين دولية صارمة ومعترف بها لتجريم هذه الظاهرة الخطيرة، ومن خلال ما سبق نستخلص التالي:

-تعتبر منطقة الساحل منطقة جيو سياسية مهمة بالنسبة إلى الجزائر والمساس بها هو مساس بالأمن القومي الجزائري.

-كل ما كان الوضع الأمني متوتر في منطقة الساحل فإنه يؤدي إلى توتر وتهديد أمن الجزائر من جميع الجوانب السياسية والاقتصادية بسبب القرب الجغرافي والحدودي.

-يعتبر الإرهاب في منطقة الساحل من أبرز ما يهدد الأمن في القارة ويؤثر كذلك على الجزائر التي عانت منه لذلك تسعى إلى وضعه في أولوياتها الأمنية.

-المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي ترتكز بدرجة كبيرة على مبادئ الدبلوماسية القائمة على حماية حقوق الإنسان وتنمية دول الساحل الإفريقي.

-ما يميز خصوصية منطقة الساحل بالنسبة إلى الأمن القومي الجزائري هو الاشتراك في نفس التهديدات خاصة الإرهاب.

-جمعت الدبلوماسية الجزائرية بين عاملين أساسيين لتحقيق الأمن والاستقرار والقضاء على الإرهاب وتأمين الحدود خاصة مع ثورات الربيع العربي وظهور داعش في الساحل الإفريقي، باعتمادها على متغير التنمية كعنصر أساسي إلى جانب القوة العسكرية.

توصيات:

- ✓ تعتبر الجزائر قوة اقتصادية وبشرية ما يؤهلها للعب دور الفاعل الأمني لا المنسق مع قوى إقليمية وأجنبية تريد تحقيق مصالحها على حساب الجزائر.
- ✓ تعتبر منطقة الساحل منطقة نشطة بالإرهاب والجماعات المتطرفة لكن هذا لا يعني أن الخطر موجود بالصورة التي تحاول القوى الغربية تصويره بغية تحقيق أهدافها في المنطقة بل تحاول هذه الأخيرة من الجزائر لعب دور دركي المنطقة لمحاربة الإرهاب وهو ما سيعمل على استنزاف طاقات الجزائر ويلهيها بالدرجة الأولى عن التنمية الداخلية.
- ✓ الجزائر مجبرة على تأمين حدودها من التهديدات المختلفة لكن لا يجب أن يكون ذلك على حساب المشاريع التنموية الأخرى إذ لا بد من ضرورة التوفيق بين الميزانية العسكرية والميزانية التنموية.
- ✓ على الجزائر المحافظة على مقاربة أمنية مستقلة لعقيدة أمنها القومي من شأنها الاستقلال عن المظلات الأجنبية التي تعمل على تطويق الدور الجزائري.

قائمة الهوامش:

[1]تباتي وهيبة ، الأمن المتوسط في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة :ظاهرة الإرهاب ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014،ص152

[2]ظرايف شاكر، أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى، دراسة في الأسباب والانعكاسات، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص93.

[3]غالي إبراهيم، دليل الدولة الفاشلة: الفوضى تهدد العالم، متوفر عى الرابط:

http: www.aljareera/ND/exeres/oF592FC47.Htm

[4]عبد الكريم أميرة محمد، تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي وربيع الثروات العربية، مجلة آفاق إفريقية، المجلد11، العدد 38، 2013، ص126.

[5]بشيط خالد، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 211، ص105.

[6]دالع وهيبة، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي، 1999-2014، رسالة دكتوراه العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2014، ص151.

[7]شرفي عبد الغني، الإستراتيجية الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب بين 1992-2007، مذكرة ماجستير علوم سياسية، جامعة الجزائر، 2009، ص109.

[8]بوحنية قوي، الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي: المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الأزماتي مركز الجزيرة للدراسات، 11 ديسمبر 2014، ص05.

[9]بوحنية قوي، (مرجع سابق)، ص06.

[10]قلاع الضروس سمير، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2013، ص ص190-191.

[11]صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة الفكر، العدد الخامس، ص290.

[12]بن قرف الله الطاهر، النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982 بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية، ج1، دار هومة، الجزائر، ص104.

[13]بوريب خديجة، الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، الواقع والرهانات، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص35.

[14]حسام حمزة، الجزائر والتهديدات الأمنية في الساحل: التصور وآليات المواجهة، مجلة سياسات عربية، العدد 21، جويلية 2016، ص83-85.

[15]اعصام بن الشيخ ، الفرص والقيود ، ترقية المصالحة الوطنية بالجزائر إلى عفو شامل ، جريدة العرب الأسبوعي ،03 اكتوبر 2009 ص10.

[16]منير مباركية ، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، روت: مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ،ص210-212.

[17] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية أمر رقم 11-01 ، المؤرخ في 20 ربيع الأول 1432،الموافق ل 23 فيفري 2011 ،ص04.

[18] التزام وصرامة ،مجلة الجيش ، عدد 607 ، فيفري 2014، ص18

[19] في مجلس الأمن الدولي يشير إلى مذكرة الجزائر ضد دفع الفدية للإرهابيين ، مجلة الجيش ، العدد 607 فيفري 2014 ،ص15.